

كتاب

الأجوبة المرضية

عما أورده كمال الدين ابن الهمام  
على المستدلين بثبوت سنة  
المغرب القباية

تأليف

الاستاذ العلامة الشيخ محمد جمال الدين

القاسمي الدمشقي

دمشق سنة ١٣٢٦

( الطبعة الاولى )

طبعت

مطبعة «روضة الشام» بزوربه خان اسعد باشا



كتاب

الاجوبة المرضيه

عما اورده كمال الدين ابن الهمام

على المستدلين بثبوت سنة

المغرب القبلية

تأليف

الاستاذ العلامة الشيخ محمد جمال الدين

القاسمي الدمشقي

(الطبعة الاولى)

طبع

في مطبعة (زروضة الشام)

سنة ١٣٢٦

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين . وصلواته وتسليماته على خاتم النبيين . وآله اجمعين (امابعد) فقد  
سُئلت بعد عشاء ليلة الثلاثاء منتصف جمادى الاولى عام (١٣٢٣) عن حديث غريب  
فقات للسائل « اعرف مرتبته ثم اعتن بالبحث عن معناه . ولا تصرف عنايتك الى  
ما لم يصححه او يحسنه الرواه . وذلك لان كتب الحديث وجوامعها كثيرة . ومرويات  
الحفاظ غزيرة . فصحيحها في الصحاح وحسانها في السنن وما مائلها . ومصنفوها اعلم  
منا واتقى وانصح للامة وهم . ادرى بعلم ما تركوه ولم يخرجوه كما يعلم ذلك  
من انعم النظر في مقدمة صحيح مسلم عليه الرحمة والرضوان » وقلت له ايضا ( ان الصحيح  
يلزم التدقيق فيه ) فاغتنم منى فرصة هذا الكلام . وقال لى قد اشار الى ما تقولون  
العلامة ابن الهمام . حيث ناقش في باب التوافل في بحث سنة المغرب القبلية من فتح  
القدير ما اشتهر من اصحية الصحيحين على ما سواهما وضعف احاديث سنة المغرب  
المذكورة . ثم رغب الى في مراجعته . لا يتهج بمقالته . علما بان مشربنا قبول  
الصواب . من اى قائل وائى كتاب . وربما قصد الزامنا بما قاله ابن الهمام لعلمه  
بان مذهبنا القول بسنية المغرب هذه والله اعلم بنيتها . ثم انى راجعته فرأيت الامر  
على خلاف المشرب وليس من موضوع بحثنا اذ صحح احاديث ضعيفة وقوى آثارا  
واهية . وضعف احاديث صحيحة ثابتة وآثاراً قوية مقبولة . وصرفها عن ظاهرها  
بتأويلات لم يسبق اليها . واصول لم يعول الا هو عليها . فرأيت من المهم العناية  
بهذه المسئلة . وازاحة تلك الشبهة تحقيقاً للصواب .

(وَرُبَّ قَائِلٍ) ان المناقشة في الفروع الفقهية في كتب المتأخرين قليلة الجدوى لان مصنفها مقلدون والمقلد لا يقتضيه الا قول مقلده . ويتأول كل نص اليه فن البعث محاولة البحث معه الذي يقصد منه رفع الخلاف بالانصاف . وقد قال الغزالي في فصل التفرقة : شرط المقلد ان يسكت ويسكت عنه الخ وشرط ايضا في احيائه في المناظرة ان لا تكون مع مقلد (فالجواب) ان ما ذكر صحيح لانزع في تسليمه الا ان المقلد منه عاين صرف ومنه من نال حظا من بعض العلوم فصار يتحكم بالادلة ويبحث فيها ، فهذا قد يكون له وجهة الى حرية الفكر والنظر وقد لا ينصب نفسه نصبة المقلد كاتباع الائمة المتبحرين فلا اشكال في اخاقهم بالمجتهدين كما تقرر في الاصول [\*] وبالجملة فالمحكم بالادلة اذا ولج لجتها ، وخاض حليتها ، فقد ازم المدعو لانزال ، ان يتأهب للنضال ، ليستبين بعد انكشاف الحال ، ان الرجال بالحق لا الحق بالرجال ، ثم يصطلح الفريقان ، وعلى الاقوى يتصالحان ، اذ ليس بين احد وبين الحق عداوه ، والحق ضاللة كل انسان فلنفس الحر بالظفر به حلالة واي حلالة ، اللهم ارنا الحق حقا وارزقنا اتباعه ( وهذا اول البحث )

عن العلامة ابن الهمام كمال الدين (رحمته الله)

« تمة » هل يندب قبل المغرب ركعتان ذهبت طائفة اليه وانكره كثير من السلف واصحابنا ومالك رضى الله عنهم .

عن (يقول القاسمي كمال الدين)

في هذه الطائفة ملاحظات تجرى فيها وفي نظائرها (الاولى) تنكير الفرقة الداهية الى القول الاول وعدم تسمية احد منها وفي ذلك ايسام تضمينها في نظر الواقف

[\*] راجع شرح تحرير ابن الهمام ص ٣٤٥ جزء ٣ ترى مصداق ما ذكر .

وسقوطها سقوط المنكور غير المعروف لدى المخالف لها اذ شان بين قوله ( طائفة ) لا تعلم ولا يدري طبقها فلا يرفع لهم رأس ولا يرون شيئا وقوله ( ذهب الامام الشافعي واحمد واسحق واهل الظاهر واهل الحديث قاطبة ) او قاله لما في ذلك من ترويع فواد المخالف بكثرة الداهيين اليه وادخال الشك عليه ومعلوم ان كل ما يوهم غير القصد الصحيح يذنبى الاحتراز عنه ﴿ الثانية ﴾ قوله في جانب القول الثانى « وانكره كثير من السلف » يوهم ان الطائفة قبل هى الاقل مع انهم الاكثر صحابة واتباعا ومجاهدين واهل ظاهر واهل حديث كما ستراه ﴿ الثالثة ﴾ ذكر السلف في جانب المنكرين فيه غمط تام للطائفة الاولى كما لا يخفى

﴿ الرابعة ﴾ ذكر مالك بلا تفصيل فان عنه روايتين اشهرهما ما ذكره وثنايتهما القول بالاستحباب كما في فتح البارى فالاولى تنجيم النقل لان في الاجتزاء ايام قول واحد له مع انه ليس كذلك ﴿ الخامسة ﴾ قوله ( رضى الله عنهم ) وان امكن رجوعه للجميع الا ان فيه ايام تخصيصه بالثانية دون الطائفة المتقدمة فالاولى دفع الایام بقرن كل منهما بداهة له على حدة . وهذه الملاحظات سطحية واما الجوهرية منها فاستراه ان شاء الله

### ﴿ ثم قال كمال الدين ﴾

تمسك الاولون بما في البخارى انه صلى الله عليه وسلم قال صلوا قبل المغرب ثم قال صلوا قبل المغرب ثم قال في الثالثة ان شاء كراهية ان يتخذها الناس سنة وفي لفظ لابي داود : صلوا قبل المغرب ركعتين . زاد فيه ابن حبان في صحيحه وان النبي صلى الله عليه وسلم صلى قبل المغرب ركعتين ، ولحديث أنس في الصحيحين كان المؤذن اذا اذن لصلاة المغرب قام ناس من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يتدرون السوراء فيركعون ركعتين حتى ان الرجل الغريب ليدخل المسجد فيحسب ان الصلاة قد صليت من كثرة من يصلحها .

## ﴿ يقول جمال الدين ﴾

الحديث الاول رواه مسلم ايضا عن عبد الله بن مغفل فهو متفق عليه . وبقى من الاحاديث الناصة على المسئلة ايضا خبر البخارى عن مرشد اليزنى قال آيت عقبة بن عامر فقلت الا اعجبك من ابى تميم يركع ركعتين قبل صلاة المغرب فقال عقبة انا كنا نفعله على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقلت فما يمنعك الآن قال الشغل . وخبر مسلم فى صحيحه عن ائس كنا فصلبهما بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب وكان النبي صلى الله عليه وسلم يرانا نصلبهما فلم يأمرنا ولم ينهنا . ومن الاحاديث العامة قوله صلوات الله عليه « بين كل اذنين صلاة لمن شاء » اخرجه الشيخان عن عبد الله بن مغفل . ولا بن حبان من حديث عبد الله بن الزبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من صلاة مفروضة الا وبين يديها ركعتان .

## ﴿ ثمرات هذه الروايات كثيرة ﴾

( الاولى ) مشروعية هذه النافلة ( الثانية ) كونها ركعتين ( الثالثة ) ثبوتها بقوله صلوات الله عليه واقراءه وفعله على ما رواه ابن حبان ( الرابعة ) اهتمام الصحابة لها بالمبادرة الى السوارى والاستباق لها « فاستبقوا الخيرات » ( الخامسة ) كثرة من يصلحها ودهشة من يدخل المسجد فيظن ان القرض فرغ منه مما يدل على تمكن استحبابها من قلوبهم ( السادسة ) كونها مستحبة مندوبا اليها ليست بسنة راتبة مؤكدة كبقية الرواتب المؤكدة وهذا مستفاد من قوله صلوات الله عليه : لمن شاء . وقول راويه كراهية ان يتخذها الناس سنة . اى طريقة وعادة لا يتركونها وتمايق الامر بالمشيئة مما يستدل به على ان امر النبي صلى الله عليه وسلم يجوز على الوجوب حتى يقوم صارف والمسئلة معروفة فى الاصول ( السابعة ) رجال هذه الروايات الصالحة من

الصحابه عبد الله بن مغفل المزني انس بن مالك عقبه بن عامر عبد الله ابن الزبير ابو عويم وهو عبد الله بن مالك الجيشاني عده جماعة من الصحابه والصحيح انه تابعي كبير مخضرم كما في فتح الباري ( الثامنة ) مرتبة هذه الروايات الصحة فالاصح اذ منها ما رواه الشيخان او احدهما او من شرط الصحة في مستخرجه كابن حبان ( التاسعة ) وقوع المحاوره في شأنها من عهد الصحابه ثم ردهم التنازع فيها الى فلعلمها في عهده عليه السلام واقتناع المحاور امتثالا لقوله تعالى ( فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول )

### ﴿ ثم قال كمال الدين ﴾

الجواب المعارضة بما في ابى داود عن طاوس قال سئل ابن عمر عن ركتين قبل المغرب فقال ما رأيت احدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلهما ورخص في الركتين بعد العصر . سكت عنه ابو داود والمنذرى بعده في مختصره وهذا صحيح وكون معارضه في البخارى لا يستلزم تقديمه بعد اشتراكهما في الصحة بل يطلب الترجيح من خارج

### ﴿ يقول جمال الدين ﴾

ربما يجب الواقف على الادلة المقدمة من مآنها وقوتها وكثرتها فيجزم بأنه لا يمكن ان تخدش بوجه ما اذلا معزم في شئ منها الا ان الواقف على هذا الجواب فما بعده يعلم حرية البحث والجولان في كل ما يشتهه وان باب التناظر والمخاور في المسائل مفتوح حتى في مثل اخبار الصحيحين وهى ما هى وأن غلّ الفكر عن النظر والتأمل هو اعظم هادم لصرح التحقيق فان الحقيقة بنت البحث لما ثبت ما تقدم ثبوتا لا ريب في صحته وقطعية مضمونه بحيث لم يمكن رده بضمف السند حاول رده بطريقة اخرى وهى زعم انه معارض بما ينفيه ويؤيد عليه



بالتقص فيطل التمسك به

وهنا لابد من تحقيق معنى المعارضة ليعلم ان دعوى المعارضة في هذا الأمر هل هي المعارضة في عرف المناظرة ام لا فنقول : ان المعارضة في عرفهم هي مقابلة دليل الخصم بدليل يبينه ويشترط لتحقيق المعارضة احد امرين — كما في كتب اصول الحنفية عليهم الرحمة كفصول البدائع ومجامع الحقائق — ان يتساوى دليلاهما قوة او يكون احدهما اقوى بوصف تابع وفي الثاني يكون الترجيح بالقوة فيعمل بالاقوى ويترك الآخر وفي الاول لا ترجح لاحدهما على الآخر لفرض التساوى فيترك العمل بهما ويصار من الكتاب الى السنة ومنها الى قول الصحابي ومنه الى القياس الى آخر ما فصلوه ثم ذكروا انه يجب العمل بالاقوى وذكروا في وجوه الترجيح في الرواية ان تكون نسبته قولا لاجتهادا . وروايته بلفظه . وكونه معننا وكونه مسندا الى كتاب عرف بالصحة كالصحيحين لا الى ما لم يعرف كسنن ابي داود وفي المروى كونه مسموعا . وانه جرى عند الرسول وسكت . وان صيغته واردة منه . ورجحوا بنسب ذلك كالمؤكد على غيره سواء كان بالتكرار أو غيره . هذا ماجاء في فصول البدائع للعلامة الفناي وهو من ادق كتب اصول الحنفية المليئة بالفوائد . وانما اقتصرنا على ما رجحوه لكون المبحوث معه منهم فلا يقنعهم الا قواعدهم وان كان لنا ترجيحات اخرى سترها

اذا فهمت ما صلوه وتحققته تبين لك ان دعوى المعارضة في مروى ابي داود ساقطة لفقد شرطها فيه وهما المساواة مع الادلة المتقدمة او كونه اقوى . نعم تدعى معارضة ما تقدم لمروى ابي داود لو ذكر مرويه اولا واريد الاحتجاج به فيقال يعارضه تلك المرويات الاولى لكونها اقوى باوصاف تابعة لها وترجح عليه بالقوة ولا حاجة لبيان ان تلك المرويات اقوى ومرجحة على مروى ابي داود لبداهتها عند كل واقف عليهما اولا دعوى المبحوث معه تساويهما والحاجة الى دليل خارج فدعواه المذكورة

دفعنا الى ان نحججه باصوله على قوتها وترجمها عليه فنقول : ذكروا من وجوه الترجيح ان تكون نسبة المروى قولاً لاجتهاد ومعلوم ان تلك الروايات الاولى جاءت رواية الشيخين فيها بلفظ الامر وهو قوله صاوات الله عليه ( صلوا قبل المغرب ) ولا تعارض بين مرفوع وموقوف فضلاً عن الحاجة الى الترجيح ( وثانياً ) الروايات الاولى مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظه الكريم ( وثالثاً ) كونها معتقة ( ورابعاً ) هي مسندة الى كتاب عرف بالصحة وهما الصحيحان لا الى ما لم يعرف كسنن ابي داود فانطبق عليه قاعدتهم في الترجيح تمام الانطباق ( وخامساً ) كونها مسموعة منه صلى الله عليه وسلم ( وسادساً ) كونها جرت عنده صلى الله عليه وسلم وسكت عليها ( وسابعاً ) كون صيغة الامر بها وارادة من لفظه الكريم ( وثامناً ) ورود الامر بها مؤكداً ثلاثاً الى غير ذلك مما يطول سبر الترجيح فيه وكلامه مما فقد في مروى ابي داود فلا حاجة الى الترجيح من خارج بل المرجحات من الاولى نفسها كما رأيت .

هذا جميعه على تسليم انه ينقض دليلاً فيه معارضة واما اذا جئنا الى الفصل فنقول : ان اثر ابن عمر وان كان لا يدل على المدعى لكن لا يدل على خلافه اذ فرق بين عدم الدلالة على المطاوب وبين الدلالة على تقيض المطاوب فالأثر ليس من الثاني حتى يتم له ما يدعيه فيه بل من الاول وقد اشار الى نحوه مجيباً عن شبهة التسلسل فيه الامام السندى الحنفى في حاشيته على سنن ابي داود بقوله : عدم رؤية الثمى لا تستلزم العدم . فاذا ثبت بدليله يلزم العمل به انتهى وفيه على ايجازه ما يكفي ويشفي ارد ما ذكر الا انامع ذلك تساييره فيما تبقى تمحيلاً للتمزنا من الورود عليه بتمامه وقوله « سكت عنه ابو داود والمنذرى بعده في مختصره وهذا تصحیح » مراده بيان وجه صحة مروى ابي داود هذا من انه سكت عليه ولم يتعقبه وكذا الحافظ المنذرى في مختصره لسنن ابي داود سكت عنه ولم يتعقبه وسكوتهما عن حديث دليل على صحته . وهذا من العجب بكان اذ لم يقله احد غيره عن ابي داود بل هو منا بد

لكلامه عن سننه وذلك ان الجلال السيوطي نقل في حاشيته على سنن ابي داود ان ابا داود عليه الرحمة راسله اهل مكة يسالونه عن مرتبة احاديثه في سننه فاجابهم عليه الرحمة برسالة مطولة ساقها الجلال جاء فيها مانصه : وما بكتابي من حديث به وهن شديد يئته ومالم اذكر فيه شياً فهو صالح وببعضها اصح من بعض اه لم يقل ومالم اذكر فيه شياً فهو صحيح اذ شتان بين الصالح والصحيح . ومن ساوى بين الصحيح والصالح فقد عادى علم المصطلح وذلك لان الصالح يشمل الصحيح والحسن ويستعمل ايضا في ضعيف يصلح للاعتبار كما في التدريب شرح تقريب النوى فن ابن الصفة وهذا كلام ابي داود نفسه وهذا عرف اهل المصطلح . ومن انصف علم ان مروى ابي داود هذا يقال فيه زيادة عما اسلفنا : ان ما تقدم من الروايات صحيحة ومرويه صالح والصحيح مرجح على الصالح لان مالا احتمال فيه يرجح على ما فيه احتمال ( وهذا ترجيح تاسع ) وبما ذكرناه من كون ما سكت عنه ابو داود هو صالح سقط قول المبحوث معه بعد : وكون معارضته في البخاري لا يستلزم تقديمه بعد اشتراكهما في الصحة اذ لا اشتراك اصلا لان ما في البخاري صحيح وما في ابي داود صالح يحتمل الضعيف كما علمت فاني الاشتراك وهو لا يكون الا بين متماثلين وسقط ايضا قوله : بل يطلب الترجيح من خارج : لان ذلك انما يكون اذا استوى الدليلان في القوة ولا استواء بوجه ما وهل يستوى صحيح مجزوم بصحته وليس فيه علة ولا احتمال لضعف وصالح لا وثوق بصحته بل يحتملها ويحتمل غيرها وقد وعدتكم فيما مضى بذكر ترجيحات اخرى وان كان فيما مضى كفاية فنقول بترجح المروى ايضا بكثرة روايته وبكونه مثبتا ومقابله منفي لان مع الثبوت زيادة علم وبكونه عضده دليل آخر ومقابله لم يعضده وان يكون احدهما قولاً والاخر فعلاً وكل هذه المرجحات موجودة في الروايات الاولى دون مارواه ابو داود كما ترى بق ههنا ملاحظات ( الاولى ) يفهم من كلامه انه اذا صحح حديث لم يرو في الصحيحين

شاركهما في الصحة وسأواهما فيها وهذا فيه نظر من وجوه (أحدها) أنه اتفق علماء الأصول والمصطلح على تقديم ما في الصحيحين على غيرهما كما رأيت في كلام فصول البدائع المتقدم والتقديم فضل الأرجحية لا المساواة ولما اشتهر من قولهم أعلى الصحيح ما خرج به الشيخان ثم ما انفرد به البخاري ثم مسلم الخ اشتهاراً سله أهل المذاهب على الإطلاق (ثانيها) أن الصحيحين وإن اشتهر اتها لم يستوعبا الصحيح إلا أنه إذا كان الحديث الذي تركاه أو تركه أحدهما مع صحة إسناده في الظاهر أصلاً في بابيه ولم يخرج له نظيراً ولا ما يقوم مقامه فالظاهر من جالهما أنها اطلعا فيه على علة كما استظهر ذلك الثووي في شرح مقدمة مسلم

(ثالثها) حكى الحافظ السخاوي في قمع المغيث عن الحافظ الساقى في معجم السقر أن بعضهم رأى إبا داود صاحب السنن في المنام في آخرين مجتمين وإن أحدهم قال كل حديث لم يروه البخاري فأقلت عنه رأس دابته اه ونقل العلامة الزعشمى وهو من اكابر الحنفية في كتابه ربيع الأبرار عن محمد ابن اسحق بن خزيمة أنه قال : ما رأيت تحت أديم السماء ولا فوق الأرض أعلم بالحديث ولا أحفظ له من محمد بن اسماعيل البخاري وكان يقال حديث لا يرفعه محمد بن اسماعيل ليس بحديث اه بحروفيه وهذا كله مما يعرفك قدر الصحيح ورفعة شأنه

(الملاحظة الثانية) ما طرأ به ابن الهمام من مروى إبا داود الظاهر أنه لم يتمسكه به إلا لأنه لم يجد في الباب غيره . ومعلوم أن الحديث الذي يتخذ حجة وسندا ويكون هو الصمد في الباب لا بد أن لا يكون فيه منغز ما وإن لا يكون فيه مالا يتمسك به المستدل به لئلا يمود عليه بالنقض من حيث يدرى أولاً يدرى وأثر ابن عمر هذا علمت ما في صدره من كون الأحاديث الصحيحة على خلافه وسقوط الحجّة به لذلك ومن قول السندى الحنفى : عدم رؤية الثنى لا يستلزم عدم وأما عجزه وهو قوله : ورخص في الركعتين بعد العصر : فيفيد جواز التثفل بعد المصنّى

مع كون ابن الهمام مذهبه حرمة ذلك لا الرخصة فيه فان كان يرى أثر ابن عمر هذا صحيحا يساوى مافى الصحيحين (والحديث الصحيح يجب العمل به) فيلزمه ان يعمل به كله وان كان مع صحته عنده لا يعمل به فيسأل لم ترك العمل به فيضطر الى ان يقول عارضه احاديث الهى لكثرتها وقوتها فقدمت عليه فيقال له ما كان جوابك عن عجزه كان جوابا لنا عن صدره فان صدره عارضه ما هو اقوى واكثر فاتفقنا جميعاً على النظر فيه وطرح شئ منه فلم يبق دليلا لنا ولا لك اذ الدليل والبرهان ما طمأن عند النفس واتج اليقين ولم يوجد فيه نظر ما وقد ذكر الامام ابن القيم فى اعلام الموقعين فى مناقرة المقلد والمجتهدان من عجيب امر الاول انه ياخذ بالحديث مرصلا ومسندا لموافقته راي صاحبه ثم اذا وجد فيه حكما يخالف رايه لم ياخذ به فى ذلك الحكم وهو حديث واحد فهو حجة فيما وافق راي من قلده وليس بحجة فيما يخالف رايه فتأمل واعجب

(الملاحظه الثالثه) ان اعتماد اثر ابن عمر يشعر بتقليده فيه وفى اصل تقليد الصحابي خلاف مقرر فى الاصول ومن ذهب اليه شرط ان لا يكون فى الباب الا اثره اما اذا وجد دليل اوضح واصح مما ذهب اليه فانه يخالف فيه اتفاقا فانظر آخر شرح التحرير لابن الهمام المبحوث معه

### ثم قال كمال الدين

وقول من قال اصح الاحاديث مافى الصحيحين ثم ما انفرد به البخارى ثم ما انفرد به مسلم ثم ما اشتمل على شرطهما من غيرهما ثم ما اشتمل على شرط احدهما تحكم لايموز التقليد فيه . اذالا صحبة ليس الا لاشتمال رواتهما على الشروط التى اعتبرها فاذا فرض وجود تلك الشروط فى رواه حديث فى غير الكتاتين افلا يكون الحكم باحبة مافى الكتاتين عين التحكم

## (يقول جمال الدين)

هذا رد على سائر ما صله اهل مصطلح الحديث من القاعدة المذكورة ووافقهم عليها كل من جاء بعدهم من سائر المذاهب كما حكاه البلقيني عن فضلاء المذاهب الاربعة انظر التدريب علما منهم بان ادق شروط الصحيح شروط البخارى ثم شرط مسلم وبالضرورة تتبع الاصححة الادق في شرطها وعلى نسبة شرطهما يكون وصف ما وافقهما مما لم يخرجاه اولم يخرجاه احدهما وانما طردنا قولنا : وافقهم عليها كل من جاء بعدهم من سائر المذاهب كليا ليدخل الحنفية عليهم الرحمة فقد قال العلامة القنارى في فصول البدائع في وجوه التراجع : يرجح كونه مستندا الى كتاب عرف بالصحة كالصحيحين على ما لم يعرف كما تقدم وحكمه بعده الخاضعي في مجمع الحقائق ايضا وحكى اتفاق عدة المذكورة بتامها العلامة البركوي الحنفى في رسالته في المصطلح ايضا ولم يتبقها نعم وجد من قدم مسلما على البخارى من المغاربة ومن قدم سنن النسائى ولكن لم يبا بها ولم يقم لهما وزن في ذلك ومنشؤه منها عدم التدقيق في شروط الجميع ومن دقق النظر في مقدمة مسلم وانعم النظر في كلامه وغيرته على الاثر والتهور في الرواية علم كيف يكون الصحيح وكيف مقدار العناية به وكيف عانى من توخاه ولا سيما ما رفع الله قدر البخارى واعلا منزلته بحيث لم يدركه فيها سابق ولا لاحق (وقوله تحكم لا يجوز التقليد فيه) يقال هذا تحكم تكلف محض للتعصم لادليل عليه ولا سبب يقتضيه ولا حكمة فيه او تجنب للحكم الصحيح . وذلك لان من معانى تفعل التكلف لشيء نحو تحمّل وتشجيع . والتجنب للشيء نحو تهجد وتأمّن وتحرج اى تجنب السجود والائم والحرّج . فتحكم اما من المعنى الاول او الثانى هذا ولا يخفى على ذى مسكة ان الامور المبرهن عليها التى يكون مصداقها الواقع من المحال ان توسم بالتعصم وشروط البخارى في الاصححة لا يلحقه احد فيها (وقوله) اذ الاصححة ليس الا لاشتمال

رواتها الخ مسلم بجماله ولا ينكره احد ولكن انى لنا بسند صحيح يساوى مافى الصحيحين من جميع الوجوه ؟ هذا الحاكم الحافظ الشير الواصل الرواية حاول فى مستدركه ان يخرج احاديث صحت على شرطهما او شرط احدهما وفحص الروايات ودقق فى الروايات واكبر شأن معانيه فى ذلك المستدرك الكبير ولكن هل سلم له تصحيحه بجماله ؟ ( الجواب ) لا حتى قالوا لاعتبره بتصحيح الحاكم ثم ترى الحافظ الذهبي جاء فاختصر مستدركه وبين الصحيح فيه من غيره مما هدم له دعوى الصحة لكتابه اجمع فأنى لمن ذاق بعد الحاكم — وهو ما هو — ان يصقوله التصحيح على شرطهما او شرط احدهما ؟

قال العلامة ولى الله الدهلوى فى حجة الله البالغة فى بيان طبقات كتب الحديث :

الطبقة الاولى منحصرة بالاستقراء فى ثلاثة كتب الموطأ وصحيح البخارى ومسلم . قال الشافعى : اصح الكتب بعد كتاب الله موطأ مالك واتفق اهل الحديث على ان جميع ما فيه صحيح الى ان قال وان شئت الحق الصراح فقص كتاب الموطأ بكتاب الآثر لمحمد والامالى لابي يوسف تجدد بينه وبينهما بعد المشرقين فهل سمعت احداً من المحدثين والفقهاء تعرض لهما واعتنى بهما ؟ اما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على ان جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع وانها متواتران الى مصنفيهما وان كل من يهون امرهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين وان شئت الحق الصراح قسمها بكتاب ابن ابى شيبه وكتاب الطحاوى ومسد الخوارزمى تجد بينها وبينهما بعد المشرقين ثم قال الدهلوى فى فضلها على المستدرك للحاكم : ولكن الشيخين لا يذكران الا حديثاً قد تناظر فيه مشايخهما واجمعوا على القول به والتصحيح له كما اشار اليه مسلم حيث قال : لم اذكر ههنا الا ما جمعوا عليه ( وثمة البحث مهمة جداً ) وما احلى قول ابن الهمام فاذا فرض الخ لان وجود ما يساوى مافى الكتابين فى الصحة فرضى لاواقى حتى لو وجد حديث مستوف اشروط الصحة ولم يطلع المحدث المتقن فيه على علة فيمبر عنه بصحيح

الاستاد ولا يطلق التصحيح لاحتمال علة الحديث خفيت عليه كما في التدريب  
( وهذا يتبع مسألة اخرى ) وهى انه هل لاحد ان يصحح ما لم ينص على صحته  
حافظ معتمد فى شئ من المصنفات المشهورة ؟ فيه خلاف والذى حققه ابن الصلاح  
وغيره هو المنع لضعف نظر المتأخرين بالنسبة الى المتقدمين مع غلبة الظن انه لو  
صح لا اهمه اثمة الاعصار المتقدمة لثمة فحصرهم واجتهادهم . اذا احطت علما وفهما  
بما ذكرناه علمت ان المتأخرين كلهم عيال على تصحيح المتقدمين مقلدون لهم فيه  
شاؤا ام ابوا فانى يستقيم قول ابن الهمام ( لا يجوز التقليد فيه ) ؟

﴿ ثم قال كمال الدين ﴾

ثم حكمهما او احدهما بان الراوى المعين يجمع تلك الشروط ليس بما يقطع فيه  
بطابقة الواقع فيميز كون الواقع خلافه وقد اخرج مسلم عن كثير فى كتابه عن لم  
يسلم من غوائل الجرح وكذا فى البخارى جماعة تكلم فيهم فدار الامر فى الرواة على  
اجتهاد العلماء فيهم

﴿ يقول جمال الدين ﴾

لله در هذه الحرية الكبرى والجسارة على البحث فيها تمحيصا للجهل فيه  
اتفق العلماء قاطبة على قبول رواية من عدله الحفاظ وثقوه . وان العدالة وهى  
الاستقامة فى السيرة والدين ووجود ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة وترك  
ابردة انما هى على ما يظهر لنا . واحتمال عدم مطابقة ما فى الواقع لها يعنى ما عند الله  
احتمال لا عبرة به ولا يترتب عليه امر ولا يبعث عنه لان المدار بالاجماع على الظواهر  
والله يتولى الدرائر ولم تؤمر بالتقيب عن قلوب الناس قال الفارنى فى فصول البدائع:  
التعديل وصف متى اتفق بالراوى والشاهد اخذ بقوله ويرادفه التزكية اه فعبئذ  
متى عدل راو لزم العمل بقوله وكونه لا يقطع فيه بموافقة الواقع بل يعنى الا ان لم تكلف



بالتقريب عن مطابقته للواقع لأنه غيب لا يبطله إلا الله تعالى لأن الحكم في الشريعة على الظاهر بل حظروا على الحاكم أن يقضى بطله فيما لو علم تزوير الشاهدين ولكنها عدلا ظاهراً لكون المدار على ظاهر الأمر وهذا من البدييات التي لا يبرهن عليها (وقوله وقد أخرج مسلم الخ تقوية لما قصده بأنه ليس الشأن الجواز فقط بل الأمر وأقوى إذ قد جرح كثير من رجال الصحيحين . نعم لا ينكر ذلك لأنه معروف في كتب المصطلح ولكن مع ذلك هل أفاد تقديم غيرهما عليهما ؟ هل أفاد تقديم ماخرجه غيرهما عليهما ؟ هل أفاد الحاق ما صححه غيرهما بما صححه ؟ هل أفاد هضم مقامهما من النفوس ؟ هل أفاد مساواتهما لغيرهما في الصحيح ؟ هل أفاد تسوية المسندات بهما ؟ كلا فلقد قلنا برجمان . لا يحجوه الجديان . ولا يتوره نسيان . ولقد حاول كثير من المتقدمين تضييف شأنهما فصنفوا فبين تكلم فيه من رجالهما ولكن كان ماذا ؟ كان أن قام الأئمة فدفنوا في صدور المتقدمين وبينوا أن ذلك الطعن مقابل بتعديل ذلك الإمامين الورعين المدققين ولذا كان من التعديل رواية من لا يروى إلا للعدل فلا يقبل الطعن في أحد من رواتهما إلا بقادح واضح يقدر في عدالته وضبطه . وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح : هذا جاز القنطرة : يعني أنه لا يلتفت إلى ما قبل فيه قال الشيخ أبو الفتح القشيري في مختصره وهكذا نعتقده ونقول ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة وبيان شاف راجع مقدمة فتح الباري للحافظ ابن حجر في الفصل التاسع . وما أحسن ما قال الحافظ الذهبي في جزئه له في انتقاة الذين تكلم فيهم بما لا يوجب ردهم [\*] .

أمثاله : وقد كتبت في مصنفى الميزان عددا كثيرا من التقات الذين احتج البخاري أو مسلم أو غيرهما بهم لكون الرجل منهم قد دون اسمه في مصنفات الجرح وما أوردتهم لضعف فيهم عندي بل ليعرف ذلك وما زال يمر في الرجل الثبت وفيه مقال

[\*] طبع هذا الجزء ضمن مجموع كله رسائل غرر في مصر سنة ١٣٢٤

من لا يبا به ( قال ) او قمنا هذا الباب على نفوسنا لدخل فيه عدة من الصحابة والتابعين والائمة الخ ففسط الجرح والتعديل ما اعتمدت ائمة هذا الشأن فالرجع اليهم والاعتماد عليهم فيما كما ذكروه في شروط المجتهد . قال القنارى في فصول البدائع : وشروطه الثانى معرفة السنة منها وسندها ويتضمن معرفة حال الرواة والجرح والتعديل والصحيح والضعيف وغيرها وطريقه في زماننا الاكتفاء بتعديل الائمة الموثوق بهم لتعذر حقيقة حال الرواة اليوم اه وفي جمع الجوامع وشرحه : ويكنى لايقاع الاجتهاد كونه خيرا بمواقع الاجماع الى قوله والصحيح والضعيف وحال الرواة ويكنى في زماننا الرجوع الى ائمة ذلك من المحدثين كالامام احمد والبخارى ومسلم وغيرهم فيعتمد عليهم في التعديل والتجريح لتعذرهما في زماننا الا بواسطة وهم اولى من غيرهم اه اذا علمت هذا ظهر لك ان قول ابن الهمام : فدار الامر في الرواة على اجتهاد العلماء فيهم : عقيم الانتاج بالنسبة للخلف لانه امر فرغ منه اذ لاعدل الامن عدله السلف ولا مجروح الامن جرحوه فكل من تأخر عصره عن عصر اولئك الحفاظ فهو كل عليهم في هذا الباب وكونه كان مجتهدا فيه بينهم امر بدىي ولذلك صنف فيه المصنفات الفزيرة وحكى عن كل راو من الاراء فيه ما هو معروف الى ان انتهى الامر بتوثيق من وثقوه وتضعيف من ضعفوه جفت الاقلام وطويت الصحف في ذويه . واضفى المجتهد المطابق مقلدا فيه . بقى ان قول ابن الهمام مجتمع تلك الشروط صوابه مجتمع لتلك أو جامع تلك لان اجتمع قاصر لا يعبده الا الجار اذ هو مطاوع جمع كالايتنى

### ثم قال كمال الدين

وكذا في الشروط حتى ان من اعتبر شرطا والغاء آخر يكون ما رواه الاخر مما ليس فيه ذلك الشرط عنده مكابله لمعارضة المشتغل على ذلك الشرط وكذا فبين ضعف راويا ووثقه الآخر . نعم تسكن نفس غير المجتهد ومن لم يختبر امر الراوى بنفسه الى ما اجتمع عليه الاكثر اما المجتهد في اعتبار الشرط وعدمه والذي خبر الراوى فلا يرجع الا الى رأى نفسه

### (يقول جمال الدين)

لما ذكر ان مدار الامر في الرواة على اجتهاد العلماء فيهم اراد ان يبين ان شروطهم ايضا فيما شرطوه مدارها على اجتهادهم تحقيقا لمعارضة اثر ابن عمر المتقدم لما روى في الصحاح وان كل ما اعتبر في الصحاح من الشروط فهو مقابل بالمثل ممن لم يرها ومقصوده ان اجتهاد المجتهد لا يكون حجة على اجتهاد مجتهد آخر لانه لا يعول كل الا على اجتهاده فلو اعتبر مجتهد من الشروط ادقها واوثقها وانهاها آخر وروى ما ليس مشتقا عليها كان مرويها مكانا لمعارضة تلك لكون اجتهاده اداء الى ذلك وكذا من ضعف راويا ووثقه آخر كان مروي كل مكانا لمعارضة الآخر فلا حجة لاحدهما على الآخر في شرطه لكونهما مجتهدين اما غير المجتهد وهو المقلد ومن لم يجتهد الرواة فقد تسكن نفسه الى ما اجتمع عليه الاكثر واما المجتهد فلا يعول الا على اجتهاده هذا خلاصة كلامه (اقول) من المقرر ان المجتهد الذي بذل وسعه لتحقيق حكم يدين الله به ونظر في الرجال ومروياتهم وطبقاتهم فوثق باجتهاده ما ضعفه غيره او ضعف ما وثقه غيره فهو ماجور كيفما كان لانه بذل جهده واستفرغ وسعه وظن اصابه الحق الا انه لا يكون الصواب معه باطلاق لانه يبعث معه فيما يقول . لان قوله نتيجة فكره والعصمة غير ثابتة له فلزم التبصر طلبا للحق والتحقيق لاعترافنا على القائل والناقل فاذا برهن المتأخر بما فات المتقدم فلا يكون ذلك قدحا في المتقدم لان ما ثبت من عدالة المتقدم قاض برجوعه للحق عند بيانه وسماعه كما قاله العارف ابن رزوق في قواعد التصوف (وقد) استفاض عن كل امام من الائمة انه قال : اذا صح الحديث فهو مذهبي اعترافا بانه لم يحيط بالسنة وان رايه الآن هو قصارى ما وصل اليه اجتهاده حتى اذا وجد ما يناقضه من سنة صحيحة نبذ رايه وآبى ثم ان الضرورة قاضية بان صحة الحديث امر يرجع فيه الى ائمة الابرار كما تقدم نقله عن الفارسي وجمع الجوامع

هذا الشافعي على جلاله قدره وفضله الذي طبق الدنيا شهرة كان يقول لاحمد انهم اعلم بالاخبار الصحيحة فاذا كان خبر صحيح فاعلموني حتى اذهب اليه كوفيا كان ابو بصريا او شاميا ولما استقر قدمه رضى الله عنه بمصر رجع عن مذهبه القديم رجوعا عرف به الناس كيف يبنذ الضعيف للقوى والرأى للسنة وخشية الناس خشية الله وقد كان الرجل فيما سلف لا يتمكن الا من جمع حديث بلده واصحابه خاصة ويرى ان الفقه فقههم والحديث حديثهم والرأى رأيهم فرأت طائفة ممن بعدهم ان الصحابة تفرقوا في الامصار ووعوا من السنة جانبا عظيما وان ضرب اكباد الابل لحل مرويم من اصحابهم من اهم المهمات للوقوف على حقيقة الهدى النبوى والمهيع السوى فنجابوا البلاد واطالوا الاسفار وجمعوا الاسفار وناظروا الرجال وباحثوا علماء الشان وعرفوا طبقات الرواة ضعفاء وثقات معرفة كان الدول بعدها عليهم والرجوع عند التنازع فيها اليهم فلا صحيح الا ما صححوه ولا ضعيف الا ما ضعفوه ولذلك اقبوا باهل الحديث وحفاظ الحديث وعلماء الجرح والتعديل وحلة لا تار وعرف غيرهم بالفقهاء واهل الرأى « راجع ما قاله ولى الله المهلوى فى الحجبة الثالثة صحيفة ١١٨ من الجزء الاول فى باب الفرق بين اهل الحديث والرأى تعلم المقابلة بينهما »

وبالجملة فكون المجتهد لا يرجع الا الى راي نفسه هو فيما اذا لم يظهر الحق فى غير ما ذهب اليه والا فهو اول نايذ لرايه ومبترئ حبا وميتا وذلك لما اثر عن كل مجتهد من قوله : اذا رايتم الحديث بخلاف قولى فاضربو بقولى عرض الحائط : وظاهر انه يترك الضعيف للصحيح والصحيح للاصح كما يترك المحتمل للتيقن والمرجع فى ذلك الى صحيح اهل السنة اجماعا

﴿ ثم قال كمال الدين ﴾

واذ قد صرح حديث ابن عمر عندنا عارض ما صرح فى البخارى

### ﴿يقول جمال الدين﴾

قدمنا انه لم يصح على مذهب المحدثين لانه سكت عنه ابو داود وما سكت عنه فهو صالح لا صحيح وفرق بينهما وبيننا ان دعواه الصحة في المسكوت عنه لابي داود منقوضة بكلام ابي داود نفسه في كتابه لاهل مكة فجدد بما مضى عهدا

### ﴿ثم قال كمال الدين﴾

ثم يترجم هو بان اكابر الصحابة كان على وفقه كابي بكر وعمر

### ﴿يقول جمال الدين﴾

هذه مغالطة لان الاصوليين قالوا يترجم الحديث الموافق لعمل الخلفاء الاربعة على حديث لم يوافق عملهم والحديث ما اسند اليه صلى الله عليه وسلم فاذا اسند اليه امران متافيان متساويان في الصحة فما يرجح احدهما على الاخر كون عمل الخلفاء عليه . وههنا لم يسند اليه صلى الله عليه وسلم في نفي سنة المغرب ما ينافي ما صح من الامر بها حتى يتفصى عنه بعمل الخلفاء . وكلام ابن عمر يسمى اثرأ لاحدينا . وبالاتفاق انه لامعارضة بين كلام نبي وصحابي . فاني يصح ترجيح اثر ابن عمر ؟ ولو سلم التعارض له جدلا وتنزلا لما كان في ترك الخلفاء ما يعارض الامر لما علمت من ان الامر على التخيير لقوله عليه السلام ( لمن شاء ) فيموز لهم الترخص بكثرهما علما بانها ليست في رتبة المؤكدات او خشية ان يتأذى بهم غيرهم فيخرج بالدأب عليها مثلهم لما يعلون من استباقهم للعزائم

وجلي ان الواجب هو اتباعه صلوات الله عليه والتاسي يديه اذ لم يكلف احد الا طاعته بعد اطاعة الله تعالى قال الامام ابن القيم الدمشقي رضى الله عنه في اعلام الموقعين ترى كثيرا من الناس اذا جاء الحديث يوافق قول من قلده وقد خالفه راويه يقول

الحجة فيما روى لافي قوله . فاذا جله قوله الراوى موافقا لقول من قلده والحديث يخالفه قال لم يكن الراوى يخالف ما رواه الا وقد صح عنه نسخته والا كان قدحا في عدائه فيجمعون في كلامهم بين هذا وهذا بل قد رأينا ذلك في الباب الواحد وهذا من التناقض والذي ندين الله به ولا يسعنا غيره ان الحديث اذا صح عن رسول الله عليه وسلم ولم يصح عنه حديث آخر ينسخه ان الفرض علينا وعلى الامة الاخذ بحديثه وترك كل ما خالفه ولا نتركه لخلاف احد من الناس كائنا من كان لارايه ولا غيره الخ ونقل العلامة ابن عابدين الدمشقي في رسم المقتضى انه صح عن ابي حنيفة انه قال : اذا صح الحديث فهو مذهبي : وفي السراجية ان هذا سبب مخالفة عصام الامام فقد كان يفتي بخلاف قوله كثيراً وقوفا مع ما يراه من الدليل الجلي الخ

﴿ ثم قال كمال الدين ﴾

حتى نهي ابراهيم النخعي عنها فيما رواه ابو حنيفة عن حماد بن ابي سليمان عنه انه نهي عنها وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر رضى الله عنهم لم يكونوا يصلونها

﴿ يقول جمال الدين ﴾

جرت العادة ان يترقى في باب الدليل الى الاعلى فالاعلى والا قوى فالاقوى وهنا جاء بخلاف المتعارف لانه استدلل بمدثر ابن عمر واكابر الصحب برأى تابعي فكان ذلك منزلا وهو لا يؤتى منه بحتى على ان هذا الاسلوب لم تجر العادة باستعماله في مقام الحوار الا في جانب القران او السنة فيقال حتى نهي التنزيل الكريم اوحى نهي النبي صلوات الله عليه لان مقام النبي والامر مقام خاص بالمشرع وليس الا التنزيل او السنة وربما ينزل فيه الى اخلفاء الراشدين لاذنه عليه الصلاة والسلام باقتفاء سنتهما في الحديث بالجمع عليكم بستی وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى عضوا عليها بالتواجد

وقد حكى الشعراني في الميزان ان احد جلساء هارون الرشيد الفقهاء قال لا آخر ان الامام مالك بن النضر عن التميمي او حرمة فقال ما معناه وهل لملك ان يحرم من عنده او يبيح؟؟ فوافقه ما كان التعريم والنهي في اللسان النبوي الا بالوحى الرباني لقوله ( وما ينطق عن الهوى )

والنهي هو ابراهيم بن سويد الكوفي الاعور روى عن علقمة والاسود قال الحافظ الذهبي في الميزان : قال ابن معين مشهور ووثقه غيره وضعفه ابو عبد الرحمن النسائي اه بلفظه ولم يخرج حديثه البخاري والبقية رووا عنه وجاد الكوفي الفقيه روى عن انس وابي وائل والنهي وخلق وعنه ابو حنيفة وشعبة وغيرهما وتفقهموا به قال النسائي ثقة مرجح علق له البخاري قوله اه من خلاصة اسماء الرجال للحافظ الانصاري ثم ان الاثر المذكور منقطع لانه معضل سقط منه راويان لان جادا لم يدرك عصر النبوة ولا عهد الخلفاء والمنقطع من انواع الضعيف اذ لم يحتج به الا الكوفيون قال السبكي في جمع الجوامع : والصحيح رده وعليه الاكثر منهم الشافعي والقاضي قال مسلم واهل العلم بالاخبار للجمل بمقالة الاقل اه قلت واهل الظاهر فقد قال ابن حزم في الملل والنحل في صفة وجوه الثقل التي عند المسلمين لديهم وهي ستة عنده امثاله في الرابع ( والرابع ) شيء نقله اهل المشرق والمغرب او الكافة او الواحد الثقة عن امثاله الى ان يبلغ من ليس بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم الا واحد فاكثرت فسكت ذلك البلوغ اليه عن خبره بتلك الشريعة عن النبي صلى الله عليه وسلم فلم يعرف من هو فهذا نوع يأخذ به كثير من المسلمين ولنا فلأخذ به البتة ولا نضيفه الى النبي صلى الله عليه وسلم اذ لم نعرف من حدث به عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد يكون غير ثقة ويعلم منه غير الذي روى عنه ما لم يعرف منه الذي روى عنه ثم قال ابن حزم رحمه الله ( السادس ) ما نقل باحد الوجوه المقدمة حتى يبلغ الى صاحب او تابع او امام او دونهما انه قال كذا او حكم بكذا غير مضاف ذلك الى رسول الله صلى الله

عليه وسلم كفضل أبي بكر أو عمر فمن المسلمين من يأخذ بهذا ومنهم من لا يأخذ به قال ونحن لا نأخذ به أصلاً لأنه لا حجة في فعل أحد دون من أمرنا الله باتباعه وأمرنا الله ببيان دينه ولا يخلو فاضل من وهم ولا حجة فيمن يهم ولا يأتي الوحي ببيان وهمه اه فقد علمت ان الظاهرية بمن لم تحتاج بالمنقطع ايضاً وبرهان الجميع ما ذكر وهو متبعة البتة ولذا اعتذروا عن الامام مالك بالاحتجاج به بان مراسيله كلها موصولة وقد صنف في وصلها مؤلفات معروفة راجع شروح الموطأ تعلم ذلك وهذا مما يدل على ان مذهب مالك كالأكثر و ( ح ) فمن نسب اليه من الأصوليين الاحتجاج بالمنقطع قائماً بناء على ظاهر سياقه في موطأ ولدى الحقيقة كل مراسيله موصولات

ولأنس ما قدمناه من ان ترك اكابر الصحب كالشيخين كشيء قد يكون ترخصاً فيه مع مراقبهما مشروعيته وقد اعتذر بمثل ذلك عنهما على بن ابي طالب رضى الله عنه في تركه الامشي خلف الجنادة فقد نقل المرغيناني في شرح الهداية ان المشي خلف الجنادة احب خلافاً للشافعي فان عنده المشي امامها افضل لما روى ان ابا بكر وعمر رضى الله عنهما كانا يمشيان امام الجنادة قال ولنا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مشي خلف جنادة سعد بن معاذ وان على بن ابي طالب رضى الله عنه كان يمشي خلف الجنادة فقيل له ان ابا بكر وعمر كانا يمشيان امامها فقال رجهما الله قد عرفنا ان المشي خلفها افضل ولكنهما ارادا ان يتيسر الامر على الناس اه فقول هذه المذرة لهما مع مخالفتها للمعتد عندهم وحرصهم على تقديم عمل اكابر الصحب يوجب قبول نظيرها في بحثنا والا كان تحكما بحثاً

﴿ ثم قال كمال الدين ﴾

بل لو كان حسناً كما ادعاه بعضهم ترجيح على ذلك الصحيح بهذا فان وصف الحسن والصحيح والضعيف انما هو باعتبار السند ظناً اما في الواقع فيجوز غلط الصحيح وصحة



الضعيف وعن هذا جاز في الحسن ان يرتفع الى الصحة اذا كثرت طرقه والضعيف يصير حجة بذلك لان تعدده قرينة على ثبوته في نفس الامر فلم لا يجوز في الصحيح السند ان يضعف بالقرينة الدالة على ضعفه في نفس الامر؟ والحسن ان يرتفع الى الصحة بقرينة اخرى كاقناعه من عمل اكابر الصحابة على وفق ما قلناه وتركهم لمقتضى ذلك الحديث وكذا اكثر السلف ومنهم ما كان نجم الحديث

(يقول جمال الدين)

الملاحظة على كلامه هنا من وجوه عدة

(الاولى) ترجيحه على الصحيح بهمل اكابر الصحب ولو ادعى حسنه (يعنى مروى ابى داود) وقد قدمنا انه لا يصح الجزم فيه بحسن فضلا عن الصحة لسكوت ابى داود عنه والمروى له كذلك صالح عنده والصالح محتمل للصحة والحسن والضعف فلا يصح الجزم فيه بو احد منها وما كان كذلك فلا حجة فيه بل الحجة في غيره وهو ما قطع بصحته وذلك في مروى الصحاح المتقدم . وقدما ايضا ان عمل الصحب لا يعارض المرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم اذ لم يتساويا اذ لا يساوى المرفوع الموقوف واذا وجدا في الباب فالحجة في المرفوع اتفاقا

(الثانية) اعادته لما مضى له من ان وصف الحسن والصحيح والضعيف انما هو باعتبار السند ظنا لا واقعا الخ وقد اسلفنا ان هذا الاحتمال لا عبرة به لان المدار على الظاهر ففى عند راو ووثق لزم الاخذ بمرويه اتفاقا كما تقدم وكونه على خلاف المدالة باطنا امر دقيق لا يعلمه الا الله تعالى على ان ما جاز في مروى الصحاح عنده من ذلك جاز فيما يستدل به ايضا (فخ) يقال له يجوز فيما تقويه من هذا الاثر الذى انفرد به ابو داود وهو صالح غير متيقن بالصحة والحسن ان يكون فيه غلط بل هو اقرب لمروى غير الصحيحين لما قدمنا عن النووي من ان الشيخين لولم يطلعا على علة فيما لم يروياه لروياه فن اين

يتجه هذا على الصحيح وحده ؟ اليس هذا من التحكم البحت ؟ نقول هذا تنزلا في المحاورة والا فلا يؤثر على ما في الصحيحين مروى قط باتفاق علماء المذاهب الاربعة كما قدمنا (الثالثة) بناؤه على ما تقدم من احتمال الصحيح للضعف ان يرتفع الحسن الى درجة الصحيح والضعيف الى رتبة ما يحتاج به اقول هذا بحث مستقل لا يبنى على احتمال الواقع وعدمه لان الواقع غيب محض فالمدار على الظاهر المجرد فاكان ظاهره الصحة فصحيح وما كان ظاهره الضعف فضعيف لان الظاهر هو المكلف به ثم للعلماء بحث في ان الحسن المنحط عن الصحيح هل يرتقى الى الصحيح بتعدد طرقه ؟ والضعيف هل ينهض حجة بذلك او لا ؟ فن ذاهب الى ما ذكره من التصحيح في الاول ولكن يسمى صحيحا لغيره فرقا عن الصحيح لذاته ومن الاحتجاج في الثاني للتقوى المذكور ومن ذاهب الى خلاف ذلك فقد نقل الخطابي عن ابن ابي حاتم عن ابيه قال سالت ابي عن حديث فقال استاده حسن فقلت يحتاج به ؟ فقال لا وقال السيوطي في التدريب : الضعيف لكذب راويه او لفسقه لا يغير بتعدد طرقه الماثلة له لقوة الضعف وتعاقد هذا الجابر الخ وقال ابن حزم في الملل في صفة وجوه النقل الستة عند المسلمين ماصوره (الخامس) نقل اهل المشرق والمغرب او كافة عن كافة او ثقة عن ثقة حتى يبلغ الى النبي صلى الله عليه وسلم الا ان في الطريق رجلا مجروحا بكذب او غفلة او جهول الحال فهذا ايضا يقول به بعض المسلمين ولا يحل عندنا القول به ولا تصديقه ولا الاخذ بشئ منه اه فدعواه كون الضعيف حجة بتعددته وكون تعدده قرينة على ثبوته في نفس الامر دعوى مبسوطة فيها كما رايت على ان من المقرر في اصول الحنفية عليهم الرحمة ان لا ترجع بكثرة الطرق ما يدل على ان تعدد الروايات التي اصلها ضعيف لا تفيد قوة اصلا ومادتها الضعف قال العلامة ابن انهمام (المبحوث معه) في التحرير قال ابو حنيفة وابو يوسف لا ترجع بكثرة الادلة والرواة ما لم يبلغ الشهرة والاكثر خلافه (وقال) العلامة الفسار في فصول البدائع لا ترجع بكثرة الادلة خلافا للشافعية (قال) لان استقلال

بشكل بإفادة المقصود بعمل الغير في حقها كان لم يكن لانه تحصيل الحاصل ولئن سلم فلا شيء يفيده المجموع من حيث هو لعدم الهيئة الوجدانية الى آخر ما حققه (ثم قال) فروج لا ترجع عندنا بكثرة الزواة وان كان بنا اقرب من الشهوة والتواتر وابتد من التلطف والكذب والتسليان لما في

(الرابعة) قوله فلم لا يجوز في الحديث الضعيف السند ان يصف بالقربة الفالة على ضعفه ؟ الخ هذا لا يعرفه الحفاظ والاصوليون ولا يسجلونه لان الحديث اذا استوفى شروط الصحة المقررة عندهم جزم بصحته وتبناها حكمها من العمل به وكذا في الضعيف ولا يسلم لمن في صحيح الا بحجة نيرة لا دافع لها ولا افيهايات هيأت . وقلنا بحجة نيرة لئلا عن التصب الاعى للصحيح ناقض برهان دائم ودليل قاطع فان النظر في ذلك بمجالا عند المحققين وقد بحث كثير من الصحابة والتابعين في مرويات سمعت عن اقربانهم لما قام لديهم بكايروا الواقف على فتح للباري الحفاظ ابن جرير فقد نقل في موانع من شرحه بحاورات للصحابة وغيرهم كحجورة السيدة عائشة في حديث تمذيب الميت بيباء اهله عليه . وأثر « الثوم في ثلاثة » وغضبها في ذلك وكذا امثالهما لا يخفى على المتبحر ، والحق لا يخفى على طالبه .

ثم جعله عمل اكابر الصحب قرينة على الضعف غير مسلم لان الضعيف باتفاق اهل المصطلح هو ما لم يستوف شروط الصحة ولا شروط الحسن وقد علمت ان الاحاديث المتقدمة الاول كلها من الصحيح والاصح ، على انه لو تركنا وقلنا بما رآه لما سلم له دعواه لما علمت من ان ترك فعله ففهم انما كان لانه غير فيه وما كان كذلك مقفركه لا يوجب ضعف الموقوف . وهو بديهي . وقد نقل العلامة القنارى في فصول البدائع [١] ان انظر اذا صح سند فلا يقدح فيه شذوذه ولا ترك الصحابة العمل به فظهم محجوجون به كغيرهم

الخامسة قوله وكذا اكثر النالف ومنهم مالك مقدمنا ان الاكثرية في جانب رواية الاخبار

الاول لان رجائهم وكلهم ائمة لوعدوا لاربوا على رجال مروى ابى داود المتقدم لانه رجال مرويه المذكور خسة الله ان علوا به وان روه لحكاية مذهب ابن عمر والتجب وهو الاظهر لان فيه الترخيص بركعتين بعد العصر وهو خلاف مذهب الجمهور فلا تكثير سواد فيهم . ابن هم من رجال البخارى في ذاك الحديث المروى من طرق متنوعة في الصحة ؟ ورجال متساهة في الدلالة والثقة ومن رجال مسلم فيه ومن رجال ابن حبان فيه ومن رجال الامام احمد فيه ومن رجال بقية الكتب الستة فيه فانصفني رحلك الله

السادسة وصفه مالكا بانه نجم الحديث امر لا يرتاب فيه بل هو بدره وشمس لولا ما في طيه من التلويح بانه افضل الكل فيه مع ان امام المحدثين على الاطلاق وشيخ المصابة في الحديث هو الامام احمد كما ذكره ابن خلكان والسبكي في الطبقات فانه كان يحفظ الف حديث مما لم يتفق لغيره رضى الله عنه وعنه اجمعين . نعم ان الامام مالكا رضى الله عنه احرز فضيلة ما نالها غيره فانه امام الائمة كلهم وشيخهم فما من امام الا وقد روى عنه او عن اصحابه حتى ان الامام ابا حنيفة رضى الله عنه روى عنه كما نقله الزرقاني في شرح الموطأ ولذا لقبه المالكى بالامام الاعظم رضى الله عنه وعنه ونفعا بعلومهم اجمعين

﴿ ثم قال كال الدين ﴾

وما زاده ابن حبان على ما في الصحيحين من ان النبي صلى الله عليه وسلم صلاحها لا يارض ما رسله النخعي من انه صلى الله عليه وسلم لم يصلهما لجواز كون ماصلاه قضاء عن شيء فانه وهو الثابت روى الطبراني في مسند الشاميين عن جابر قال سألنا نساء النبي صلى الله عليه وسلم هل رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ركعتين قبل المغرب ؟ فقلن لا غير ام سلمة قالت صلاها عندي مرة فسألته ماهذه الصلاة ؟ فقال

صلى الله عليه وسلم نسيت الركعتين قبل المصير فصليتهما الآن . ففي سؤالها له صلى الله عليه وسلم وسؤال الصحابة نساء . كما يفيد قول جابر سألنا لاسألت لا يفيد أنهما غير معهودتين من سنته وكذا سؤالهما لابن عمر فإنه لم يتدعى التحديث به بل لما سئل والذي يظهر أن مثير سؤالهم ظهور الرواية بهما مع عدم معهودتهما في ذلك الصدر فأجاب نساءه الثلاثي يعلمن من علمه ما لا يعلمه غيرهن بالنفي عنه وأجاب ابن عمر بنفيه عن الصحابة أيضا

### ﴿ يقول جمال الدين ﴾

في هذا البحث ملاحظات أيضا

( الأولى ) قوله وما زاده ابن حبان الخ رواية ابن حبان ليست بزيادة عليها لان الزيادة في عرف الاصوليين زيادة جملة في الاثر من صفة او شرط او نحوهما ولذا يقوون زيادة الثقة مقبولة ويبحثون في ذلك فالاولى وما رواه ابن حبان مما لم يخرج في الصحيحين على ان مقام المحاورة يتبني فيه الايام خيفة النقص من دليل المبحوث منه وذلك لان في الزيادة ايام انه من عندياته وابن حبان من الرواة الاثبات كغيره لم يخرج الا ما صح لديه لانه اشترط الصحة والصحة في كتابه تشمل الحسن كما تقرر في المصطلح وطبقات الحفاظ . وهذه الملاحظة بنيناها على عرف الاصوليين وان كان اطلاق الزيادة على ما اراد يصح لغة الا ان لكل مقام مقالا .

( الثانية ) انما يحتاج للجمع المذكور لو ثبت التعارض بين مروى ابن حبان والطبراني لكنه لا يثبت لعدم التساوي فان الاول صحيح على شرطه والثاني لم يلتزم الصحة بل في معاجده من الواهيات ما لا يحصى كما لا يخفى على من راجع مطولات المصطلح ووازن بين طبقات كتب الحديث « راجع مقدمة الجامع الكبير للسيوطي ووجه الله الباقية » للدهلوي تحقق ما ذكرنا « ولو كان مروى الطبراني المذكور صحيحا او ما يقاربه

نخرج في الصحيحين والسنن او مسند الامام احمد الذي احصى ما نقلتني اليه النفس وجمعه ميزانا لكل ما روى. وقد رجعت مسند جابر بنتمه في مسند احمد فلم اجد لما رواه الطبراني ذكر آفيه وذلك في رده يكفيه .

فخلاخاض بين مروى ابن حبان وأثر المتحى لا للجمع المذكور لانه متخالفة كما سيجهن عليه بل لعدم التناوى وعدمه لا يصح المعارضة

« الثالثة » دعوى انه عليه الصلاة والسلام صلى ركعتين سنة المغرب قضاء عن شئ وأنه الثابت لرواية الطبراني التي ذكرناها مخالفة لا يروج الا على من يندع في سوق الحديث والاثر وذلك لان المراد بالركعتين في مروى الطبراني ركعتان صلاهما صلوات الله عليه قبل غروب الشمس لا قبل فرض المغرب قال النماي في سننه [٤] الرخصة في الصلاة قبل غروب الشمس بسنده عن عمران بن حدير قال سألت لاحقا عن الركعتين قبل غروب الشمس فقال كان عبد الله ابن الزبير يصلهما فارسل اليه معاوية ماها ان الركعتان عند غروب الشمس فانظر الحديث الى ام سلمة فقالت ام سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلى ركعتين قبل العصر فشغل عنها فركعتهما حين غابت الشمس ولم اره يصلهما قبل ولا بعد .

فهذه الرواية عين رواية الطبراني الا انها من طريق جابر وهي قصة على حدة في ركعتين ركعتهما عليه الصلاة والسلام قبل غروب الشمس كما ترى مصححا بهما وفي رواية الطبراني قبل المغرب والروايات تفسر بعضها بعضا وليست في الركعتين تأفة المغرب القليلة كما زعم ابن العمام

وروايتنا التماسي والطبراني المذكوران اما في ركعتين ركعتهما حين دنت الشمس للمغرب في قصة خاصة ويدل له قوله ( لم اره يصلهما قبل ولا بعد ) واما الروايتان هما كثيرهما عما رواه الشيخان واهل السنن في الركعتين اللتين صلاهما بعد العصر وتجاوز فيها الصحابة ثابتة قائمة مداوته عليهما كما في مسلم واخبرت ام سلمة بانه

رأته صلاحها عندهما في الصحيحين فان اخذنا بما روى في الصحيحين فقط وهو الاقوى اضطررنا ان نرد ما روى في غيرهما اليهما ان شئنا والا فلم يكلف المرء الا العناية بالصحيح ، وان توسعنا ونظرنا الى الكل بين على حدة جاز تعدد القصة فتأمل ، وعلى كل فليست الركعتان المذكورتان نافذة المغرب القبلية كما رايت مبرهنها عليه

واعلم انه اتفق الرواة على ان معنى « قبل العصر » اى قبل وقته بعد الظهر لا قبل صلاة فرضه فقد روى الشيخان وغيرهما ان ام سلمة سالت صلى الله عليه وسلم عن الركعتين بعد العصر فقال لهما اتانى ناس من عبد القيس بالاسلام من قومهم فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فهما هاتان فظهر ان رواية الطبراني « يصلى الركعتين قبل المغرب » بمعنى رواية الصحيحين بعد العصر وروايته « نسيت الركعتين قبل العصر » بمعنى قول الصحيحين بعد الظهر . ومعلوم ان الامر الذى يكتف امرين احدهما قبله والاخر بعده يجوز في اللغة ان يعبر عنه بانه بعد هذا او قبل هذا يؤيد هذا ما ذكروه في قوله تعالى « فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب » من انه عني بالآية صلاة الصبح والمغرب وانه لاشعار للقبليّة بالقرب الزائد لكونه صلوات الله عليه كان ينسل بالصبح ويصلى المغرب والشمس بيضاء نقية وبالإجماع على انه لم يرد بقوله تعالى « قبل الغروب » قبل فرض المغرب فاني يستقيم زعم ان المراد برواية الطبراني « قبل المغرب » قبل فرضه ؟ واسلوب التanzil يرد هذا ما يقتضيه المقام هنا وان كانت القبليّة والمعدية في مقام آخر على معنى آخر مثل ماورد فيمن صلى قبل الظهر اربعا او قبل المغرب او قبل الفجر في احاديث الرواتب فان ذلك متعين للقبليّة في اداء الفرضية فلا يشبه الامر

هذا اكله اعني الاهتمام برد مروى الطبراني الى الرواية الصحيحة على تقدير ان يكون مرويه المذکور صحيحا او حسنا ولا اخال واحدا منهما يستقيم له لان ما لم يخرج في الصحيحين ولا في احدهما ولا في ما يارجهما من السنن فاذا يكون حاله ؟ والمذكورات

هي امهات السنة ولاسرها وقع في رواية الطبراني إما ضعف في الرواية او وهم في القصة او انقلاب على الرواة لم يخرجهم حافظ عن ذكرنا مصنفاتهم ولذا قال مسلم لم اذكر الا ما اجموا عليه فتأمل هذا ينفعك في مواضع عديده . وما الاغريب في هذا البحث الا رد ماصح صحة لامطن فيها عند الثقات الاثبات الى روايات يساني الباحث فيها مثل ما كتبناه !!

اذا علت ما تقدم سقط التفريع في قوله « في سوالها الخ لان جميعه مبنى على ان مروى الطبراني في سنة المغرب وقد اوقفناك على انه في الركعتين بعد العصر فحصل اشتباه في قوله « قبل المغرب » ظن انه عني به ما تقدم والصواب ما ذكرناه مبرهنا عليه ( الملاحظة الرابعة ) في قوله وكذا في سواكهم فان الضمير يعود الى الصحابة في كلامه وهم لم يكن مردهم في الفتاوى ابن عمر بل السائل مابي مبهم يحتمل انه طاوس او غيره وكيف يستجاذعوى ان السائل الصحابة وهذه عبارة ابي داود بين ايدينا ؟ ونصها في باب الصلاة قبل المغرب حدثنا ابن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن ابي شعيب عن طاوس قال سئل ابن عمر الخ قال ابو داود سمعت يحيى بن معين يقول هو شعيب يعني وهم شعبة في اسمه اهـ بحروفه وفيه ايزان بانه وقع في السند وهم في تسمية الراوى ولعله لاجله لم يخرجهم الشيخان وعليه فلا يكون هذا الحديث من المسكوت عليه عند ابي داود كما ادله ابن الهمام فيما تقدم بل تكلم على ما وقع في سنده من وهم وهذا قد خطر لنا الآن وهو مما يصلح ان يدفع به دعواه المتقدمة ايضاً

( الخامسة ) استظهره ان مثير السوال ظهور الرواية بها مع عدم معهوديتها في ذلك الصدر الخ لا عجب ان تظهر راوية عن صحابي في بلد غير بلده صحابي آخر فيخبر عن هدى نبوى لم يعلمه آخر لكونهم تفرقوا في البلاد بعد النبي صلوات الله عليه وكل حمل من العلم ما لم يحمله الآخر ، ولا يخفى ما يشم من قوله ( وظهور الرواية ) من التعامل على رواية صحيحة رواها عدول



وقد علمت مما تقدم ان اثر ابن عمر لا ينافي ثبوتها على فرض صحته ومساواته للاحاديث المرفوعة الصحيحة التي لم يلحقها ولن يلحقها مروى ابى داود مادام البخارى اصح كتاب بعد التنزيل تحت اديم السماء

(السادسة) قوله فاجاب نساؤه الخ قدمنا ان هذا اشتباه والقصة في ركمته عليه الصلاة والسلام بعد العصر فلا تنس ، واما نفي ابن عمر عن نفي منه صلاتها فلانها من النفل المخير فيه على انه لا تعارض بين مرفوع وموقوف كما عرفت ولا يعارض صحيحاً صالحاً لتقدم المرفوع والصحيح على غيرهما وهو يديهي في الاصول

### ﴿ ثم قال كمال الدين ﴾

وما قيل المثبت اولى من النافي فيترجح حديث انس على حديث ابن عمر ليس بشيء فان الحق عند المحققين ان النافي اذا كان من جنس ما يعرف بدليله كان كالاتبات فيعارضه ولا يقدم هو عليه وذلك لأن تقديم رواية الاتبات على رواية النافي ليس الا لان مع روايه زيادة علم بخلاف النافي اذ قديني روايه الامر على ظاهر الحال من العدم لما لم يعلم باطنه فاذا كان النافي من جنس ما يعرف تعارضنا لا بناء كل منهما حينئذ على الدليل والا فنفس كون مفهوم المروي مثبتا لا يقتضى التقديم اذ قد يكون المطلوب في الشرع العدم كما قد يكون المطلوب في الشرع الاتبات وتام تحقيقه في اصول اصحابنا وحينئذ لا شك ان هذا النافي كذلك فانه لو كان الحال على ما في رواية انس لم يخف على ابن عمر بل ولا على احد من يواظب القرائض خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم بل ولا على من لم يواظب بل يحضرها خلفه احيانا

### ﴿ يقول جمال الدين ﴾

هذا البحث قصد به دفع ما يرد عليه من ان روايه الصحاح مثبتة ورواية ابى داود نافية وبالاتفاق ان المثبت مقدم على النافي لان معه زيادة علم

﴿ وفي هذا المقام ملاحظات ﴾

(الاولى) ان هذا مبنى على مساواة مروى ابى داود للصحيح المتقدم ومعارضته لها حتى يتقصى عنه مثل ما ذكره والا فلا مساواة بين صحيح وصالح كما عرفت مرارا وهذا يسقط هذا البحث بتمامه من اول الامر لان الصحيح رتبة التقديم بالاتفاق سيما وممه الالبات

(الثانية) اتفق الجمهور على ان انفراد الثقة بالزيادة مقبولة لانه عدل جازم فيقبل كاتفراده بمحدث . وعدم اقدمه على الكذب هو الظاهر فعلى الرسول اظهر لاسيما وقد بلغه الوعيد به . وغيره من الرواة ساكت وغير جازم بالنفي لاحتمال الحضور او الذهاب في اثناء المجلس او النسيان او الشاغل عن السماع ومثله يقال في اسناد عدل مع ارسال الباقيين او رفعه مع وقفهم او وصله بان لم يترك راويا في البين مع قطعهم هذه عبارة الفناى في فصول البدائع [١] أفترى من رفع قوله صلى الله عليه وسلم ( صلوا قبل المغرب ثلاثا ) من الصحابة ومن حكى فعل الصحابة هل يقدم على الكذب على الرسول واصحابه ؟ وقد حكى ما حكى عن سماع ومشاهدة فهو يسند حديثه وغيره يرسله ويرفعه وغيره يوقفه . ويوصله وسواه يقطعه . افليس من العجيب اثار هذه الآثار المفضولة على تلك الفاضلة ؟ هذا كله لو سلم تساويهما في الرواية وقد قدمنا صحة الأوّل ونزول غيرها عنها مبرهنا عليه .

على ان التزامه للبحث في زيادة الثقة التزام ما لم يلزم لانه لا يرد هنا لان المتنج بالصحيح المتقدم يقول صح الحديث صحة لاطمن فيها قولاً وفعلًا وتقريراً مسندة ومرفوعة وموصولة وغيرها لم ترد في الصحيح موقوفة ومفصلة فإين هي من الاولى ؟ ؟

( وشئ آخر ) وهو ان زيادة الثقة محلها في حديثين مرفوعين قولاً او فعلاً متساويين سنداً ومتساوياً ومصنفاً وجد في أحدهما زيادة من ثقة على الآخر فهذه هي المسئلة واما

حديث مرفوع يقابل بموقوف وقول نبوي يقابل بقول صحابي أو تابعي وسند صحيح يقابل بنازل عنه ومصنف متفق على قبوله وصحته يقابل بما لم يتفق على صحته وجد في أحدهما زيادة على الآخر فهل تكون المسئلة من ذلك ؟ كلابل تكون المسئلة من باب حديث قوى وغيره فالعمل على القوى اتفاقا

( وملاحظ آخر ) وهو ان ما ذكر ليس من قاعدة زيادة الثقة اذ لا تدرج تحتها اصلا وانما هي من باب اثبات راو لحكم ونفي آخر له كما تقدم والعمل على الاثبات هذا اذا فرض تساوى المرويين والا فالأقوى هو المأخوذ به — واما دعواه انه لو كان الحال ما في رواية انس لم يخف على ابن عمر يعني ان انسا يثبت انهم كانوا يتدرون السواري لصلاتها ( وحديثه في الصحاح كما تقدم ) وابن عمر ( المخرج اثره في غير الصحاح ) ينفي رؤيته لاحد يصلحها وهما مما لا يخفى امرهما لو كانا يفعلان لخيئت تطرح رواية انس لدعواه التي ظهر ما فيها من اثر ابن عمر ويمثل بمرور ابن عمر نقول في الجواب عن ذلك ان الأثرين غير متساويين صحة فالترجيح للاصح اتفاقا وقد ج صوتنا من اعادته ولو كان ما يصح لكان الشيطان اتقى الله من ان يسقطاه من صحيحهما وهما ادرى الناس بالصحيح اتفاقا وانصح الامة في بث العلم النافع ولو سلنا فرضنا تساويهما لكان الثبت مقدما على الثاني اتفاقا كما رايت من اصول الحنفية عن القناري

ثم دعواه عدم خفائها على ابن عمر من اعجب العجيب فقد خفي من الاحكام على من هو اعلم منه وافضل كايه الفاروق والصديق الاكبر رضوان الله عليهما وغيرهم مما هو معلوم وفي كتب السنة معروف قال الامام تقي الدين ابن تيمية : ان الاحاطة بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تكن لاحد من الامة واعتبر ذلك بالخلفاء الراشدين الذين هم اعلم الامة بامور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنته واحواله فقد سئل ابو بكر عن ميراث الجدة فقال مالك في كتاب الله شيء وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من شيء ولكن اسال الناس فسألهم فشهدوا المنيرة ومحمد بن مسلمة

في إعطاء النبي عليه الصلاة والسلام لها السدس وكذلك عمر بن الخطاب لم يكن يعلم سنة الاستئذان حتى أخبره بها أبو موسى الخ راجع أول كتابه رفع الملام على أن وقت المغرب وقت المشاء (بالفتح) فقد يكون ابن عمر مشغولاً فيه بطعام المشاء وبرهانه ما رواه البخاري في باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة عن نافع أن ابن عمر كان يوضع له الطعام وتقام الصلاة فلا يأتيها حتى يفرغ وأنه ليسمع قراءة الإمام ورواه ابن حبان عن نافع بلفظ أن ابن عمر كان يصلي المغرب إذا غابت الشمس وكان أحياناً يلقاه وهو صائم فيقدم له عشاءه وقد نودي للصلاة ثم تقام وهو يسمع فلا يترك عشاءه ولا يبجل حتى يقضى عشاءه ثم يخرج فيصلّي قال الحافظ ابن حجر وهذا أصح ما ورد عنه في ذلك فيستنبط منه أن نفعه عن نفي أنما كان في بعض الأحيان لأن الصحابة كانوا فيها كما تقدم من قوله صلوات الله عليه لمن شاء وأثبت غيره أنما كان في أوقات اشتغال ابن عمر بعشاءه فالتقى والاثبات لم يردا على زمان واحد وهذا على فرض تساويهما صحة والا فالمدار على الصحيح الذي على العمل به والاختذ به الجمهور

ثم قوله « لاشك أن هذا النفي كذلك » المشار إليه ما تقدم له ومنه قوله أنه قد يكون المطلوب في الشرح النفي فربما يفيد كلامه أن هاتين الركعتين مما طلب الشارع نفيهما فليتأمل كيف يستقيم هذا ؟ وهل عهد في عبادة يتقرب بها إلى المولى أن تكون كذلك ؟ والامر في التقرب بها صحيح في كتب السنة كلها فانصف

﴿ ثم قال كمال الدين ﴾

ثم الثابت بعد هذا هو نفي المنووبة أما ثبوت الكراهة فلا إلا أن يدل دليل آخر وما ذكر من استلزام تأخير المغرب فقد قدمنا عن القنية استثناء القليل والركعتان لا تزيد على القليل إذا تجوز فيها

﴿ يقول جمال الدين ﴾

في هذا قرب الى الحق في هذه المسئلة الا ان في دعواه ان الثابت نفي المندوبية اى بمعنى الاباحة منافاة لما قدمناه من ثبوتها من قوله صلوات الله عليه وقطعه وتقريره وهذا نذب واى نذب الا ان يريد انها ليست مندوبية اى موكدة كغيرها من الرواتب فهو مسلم

قوله ( اما ثبوت الكراهة الخ هذا ارد منه على مدعى كراهيتها لراى رآه منابذ للآخر راى ذلك المدعى انه يلزم من ادائها تاخير المغرب فاجاب الكمال بالمثل بانهما تؤديان في وقت قليل فلا يلزم منه ذلك وهذا حسن واحسن منه ان يقال « لارأى مع نص » وقد ورد فيها ماورد فلا يقام لغيره وزن فان الموقوف مع المرفوع لا ينهض دليلا فاحرى بالرأى معه وقد اوصى الائمة بانه « اذا صح الحديث على خلاف راينا فاضربوا بكلنا عرض الحائط وخذوا بالحديث » ولذا قال العلامة السندى الحنفى عشى الكتب الستة عليه الرحمة دلت احاديث سنة المغرب على مندوبيتها ولم ار دليلا شافيا للقول بكراهتها وقال في حاشيته على قمع القدير فيما نقله الفلانى في ايقاظ الهمم : لا يجوز الاخذ بالرأى في مقابلة النص بعد ظهوره فيجب تركه والمصير الى النص في بحث كبير شريف فارجع اليه ان شئت

﴿ فتنبيه ﴾

يتحتم علينا الدعاء لسلفنا العلماء والثناء عليهم وانهاض الهمم لمجاراتهم والاعتناء بهمهم في طلب المعارف والنظر في العلوم وفي الحرص على الوقت كما حرصوا واعتقاد انهم طلاب وفق ، لاثمروا خلاف وشقاق ، فاتهم عليهم الرحمة بذلوا وسمهم وسهروا ليهمم . وانهمكوا قواهم رغبة في الحق وحرصا عليه فمن اصابه فله اجران ومن اخطأه فله اجر فهم ماجورون على كل حال فحاشا ان يدافعوا الحق او يكابروا

فيه ، كما يرميهم بالتعصب من لا يخشى المولى فيه ولا يتقيه . هذا اعتقادنا في مقامهم ،  
ودقا عنا عن اعلامهم ، اخذناه من سائر كلامهم ، ( وان قلت ) اوجدنى ما نسبته اليهم ،  
لا برأ عما افترى من التعصب عليهم ، ( فاقول ) لك قال العلامة ابن امير الحاج في شرح تحرير  
الكمال ابن السهام « المبحوث معه هنا » [١] مانصه : وفي بالجملة فما ورد النص به فليس  
للمؤمن الا طاعة الله ورسوله كما قال تعالى « وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله  
ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم » وينبغي ان يتلقى ذلك بانسراح الصدر  
والرضا فان ما شرعه الله ورسوله يجب الرضا والايان به والتسليم له كما قال تعالى « فلا  
وردك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت  
ويسلموا تسليما » وقال ايضا [٢] نقلا عن الامام العلاء ما صورته : اذا راي للقول  
المتخالف لمذهب امامه دليلا صحيحا من الحديث ولم يجد في مذهب امامه جوابا قويا عنه  
ولا معارضا راجحا عليه اذا المكلف مأمور باتباع النبي صلى الله عليه وسلم فيما  
شرعه فلا وجه لنته من تقليد من قال ذلك من المجتهدين محافظة على مذهب التزم  
تقليده انتهى قول ابن امير الحاج وهذا موافق لما اسلفناه عن الامام اجد والقدرى  
وعليه مثنى طائفة من العلماء منهم ابن الصلاح وابن حمدان والله سبحانه اعلم

قال جامعه تحت ثلاث بقين

من جهادى الاولى

سنة ( ١٣٢٣ )

بدمشق

## فائدة

فن المناظرة فن جليل المقدار ، جم الفوائد ، يشير كوامن الدقائق ، ويسميت ميت  
الخلق ، لم تزل العلماء في كل عصر تطرق بابها ، وتلج رحابه ، طوراً مع المعاصرين ،  
وآونة مع القابرين ، ومن مسائله ما يأتي لهم في القروع المقرره ، والقواعد المحرره ،  
حيث ينهج كل ما يراه ، ويحتج على محاوره بقضايا ، فيضطر المناظر أن يعدّ فصوله ،  
ويحشر من مذهبه اصوله ، فيصير الواقف مشهداً جليلاً ، ومورداً جليلاً ، تعرض  
فيه القواعد ، وتختال في حليته الفوائد ، وقد كثرت المؤلفات في هذا الفن كثرة  
تدهش الطالب ، وتقر عين الراغب ، يستفيد المطالع كتاباً منها في أيام ، مالا  
يستفده من غيره في اعوام . لانه يحشر اليه لطائف الحكم واسرار الاحكام ،  
وما أخذ الائمة ومدارك الاعلام ، واصول التشريع ، ومستند التاصيل والتفريع ،  
ومما اشتهر من هذا الفن ، مناظرة الامام الشافعي للامام محمد بن الحسن رحمهما الله  
تمالي ، ومحاورة الكنانى لبشر المريسي ، ومحاورة السيقي للطحاوي ، وابن حزم  
للشاعرة وغيرهم ، والمازري لامام الحرمين ، والطبري لاطالقاني ، والتووي للرافعي  
والاسنوي للتووي ، وشمس الائمة الكردي للغزالي ، وابن عبد الهادي للسبكي ،  
وابن حجر العسقي ، والبيد للسعد ، والفيروزبادي للجوهري ، وابن الاثير للصابي وابن  
عباد ، وابن ابي الحديد لابن الاثير ، وابي حيان لابن مالك ، والعز ابن عبد السلام  
لابن اصلاح ، والعبد للجابردي ، وفضل الله الرومي لابن الملك ، والناصر ابن  
النير الزمخشري ، وزين العرب للثيرازي في كليات القانون ، والسبوطي للسفاوي  
ولابن الجوزي : والمؤلفات في هذا الموضوع لاتحصى ، ولا يمكن ان تستقصى ، اذ ما  
من عالم شير الا وله فيه اثر ، يدره من طبقات الرجال سبر ، وانما دللنا بتموذج  
منها على باقيها فرحم الله هؤلاء المتناظرين الاخيار ، الذين كانوا زينة الاعصار  
وبهجة الامصار ، ورضى الله عن سائر الائمة ، هداة الامه ، ونفعنا بعلومهم  
واخبارهم ، ووفقنا لاتقاء آثارهم ، آمين

## ﴿ اصلاح غلط ﴾

صواب	خطأ	سطر	صفحه
لا اجتهاداً	لا اجتهاد	۲	۸
التقليد	التقليد	۱۸	۱۱
الاصحیة	الاصحیة	۰۰	۰۰
توكم ای تکلف	تحمک تکلف	۱۶	۱۲
زروق	رزوق	۱۷	۱۷
اذا	ذا	۲۰	۲۰
الآثار	لآثار	۱۲	۱۸
بان عمل اکابر	بان اکابر	۶	۱۹
بترکها	بکترها	۱۵	۰۰
للالامام	لالامام	۸	۲۰
اخبره	خبره	۱۷	۲۱
سوآلهم	سوآلهم	۳	۲۷
کله	اکله	۲۰	۲۹
فیمما	فیما	۲۰	۳۴
اذ	اذا	۱۱	۳۶





8  
14  
L

Bibliotheca Alexandrina



0432505